

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٠٣**

الثلاثاء ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

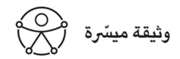
الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/983)

2001128 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/983)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد تيبيلي درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي. ويشارك السيد درامي في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/983، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم في حضور معالي السيد تيبيلي درامي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالحالة في مالي. وأرحب بالسيد درامي.

إن الحالة الأمنية في مالي وفي منطقة الساحل عموما آخذة في التدهور بمعدل مثير للقلق. ففي الأسبوع الماضي، أصيب ١٨ من حفظة السلام في هجوم على معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تيساليت، وقُتل مؤخرا ٨٩ جنديا من النيجر في هجوم على قاعدتهم بالقرب من الحدود المالية. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، لقي ١٤ طفلا حتفهم في هجوم على حافلة بالقرب من الحدود المالية في شمال بوركينا فاسو. وتنتشر الجماعات الإرهابية في منطقتي ميناكا وغاو. وشهدنا زيادة في الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع على قوافلنا، مما أدى إلى إصابة العديد من ذوي الخوذ الزرق. وتقع هذه الحوادث بشكل يومي تقريبا أو على الأقل بتواتر كبير. وأشير أيضا إلى أن التدابير الوقائية التي تتخذها القوة منذ أكثر من عام ساعدت على الحد من الخسائر البشرية، وإن كان لا بد من بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. ولا يزال الإرهاب يؤجج العنف القبلي في وسط مالي. وعدد المشردين الذين يعانون من الجوع الآن في منطقة موبتي أكبر مما كان عليه في الماضي.

وعلى الصعيد السياسي، فإن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي يسير ببطء وبدرجات متفاوتة. فقد أُرجئ اتخاذ قرارات هامة بسبب الخلافات بين الأطراف الموقعة وفيما بينها. غير أنه أُحرز تقدم كبير حتى الآن. فقد اختُتم الحوار الوطني الشامل في باماكو في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أي بعد تسعة أشهر من الإعلان عنه. وكانت العملية صعبة في بعض الأحيان، ولكن المشاورات التي جرت في إطار الحوار كانت شاملة ومستفيضة ومن دون أي مواضيع محظورة. وأهنئ حكومة مالي وجميع أصحاب المصلحة الذين شاركوا مشاركة سلمية وبناءة في جميع أنحاء البلد. فأفكارهم وآرائهم وشواغلهم هامة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار فيما نمضي قدما. ومما يشجعني بوجه خاص ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في هذا الصدد. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون مساهمتها. وأثني أيضا على ''تنسيقية الحركات الأزوادية'' لانضمامها إلى المراحل النهائية للحوار ولإسهامها

القيم في المناقشات. غير أننا نأسف لغياب أحزاب المعارضة عن الحوار الوطني.

إن اختتام الحوار الوطني الشامل تطور جدير بالترحيب. ومن المهم الآن أن تحترم حكومة مالي التزامها بتنفيذ النتائج وأن تستمر في التواصل مع أعضاء المعارضة. وسيتطلب ذلك رسم مسار واضح للمستقبل، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ جدول زمني منقح للانتخابات والإصلاح، فضلا عن إجراء الانتخابات التشريعية واستفتاء دستوري. وأحث جميع الجهات الفاعلة السياسية على العمل معا بصورة بناءة لتنفيذ نتائج الحوار. إن شعب مالي بحاجة إلى أن يرى ويشعر بأن صوته مسموع وبأن شواغله تؤخذ في الاعتبار.

ونأمل أن يعطي اختتام الحوار أيضا زخما جديدا وعاجلا لتنفيذ اتفاق السلام. ومن المهم الآن أن تستأنف لجنة متابعة الاتفاق اجتماعاتها. وفي هذا الصدد، أرحب بالدورة المقبلة لتلك اللجنة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في ١٩ كانون الثاني/يناير. ومن الضروري أن تغتنم الأطراف الموقعة تلك الفرصة للاتفاق على الخطوات الملموسة التالية لتحقيق الأهداف المحددة في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). وقد أُحرز تقدم كبير، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين السابقين وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن ووضع الإطار القانوني اللازم لإنشاء ''منطقة التنمية الشمالية''. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في سياق تهدد فيه التحديات الأمنية المتزايدة بعكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ توقيع اتفاق السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا يزال التنفيذ السريع والشامل لاتفاق السلام هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث أنه يوفر إطارا للإصلاحات السياسية والمؤسسية اللازمة لاستعادة سلطة الدولة وإضفاء الطابع اللامركزي عليها من أجل بناء دولة مالية تجسد تنوع ومصالح جميع مواطنيها. كما ينص اتفاق السلام على آليات لمعالجة مظالم الماليين الذين يشعرون بأنهم مُستبعدون من الحياة السياسية والتنمية الاقتصادية في البلد والذين لا يرون سوى أمل ضئيل في مستقبلهم.

ولا تزال إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها في قوات الدفاع والأمن المالية في شمال مالي تمثل أولوية ملحة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، بدأت السلطات المالية نشر أول كتيبة أعيد تشكيلها من باماكو إلى كيدال عن طريق غاو. ومن المتوقع أن تصل تلك الكتيبة إلى كيدال بحلول نهاية الشهر. وهذه خطوة مهمة نحو استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

كما سيمهد نشر الوحدات المعاد تشكيلها الطريق لإعادة نشر موظفي إدارة حكومية وخدمات عامة أكثر فعالية، والأهم من ذلك إعادة نشر المسؤولين القضائيين والمدرسين والعاملين في المجال الصحي في الشمال. وأثني على الأطراف المالية لتوصلها إلى اتفاق بشأن أساليب إعادة الانتشار والتقدم المحرز حتى الآن. وسيكون التزامها ومثابرتها المستمرين ضروريين لتحقيق هذا الهدف الهام.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام، النظيف، وزملائه في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين قدموا دعما حاسما لعملية التعجيل بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتيسير نشر تلك الوحدات في كيدال، وفي نهاية المطاف، في منطقة الشمال بأسرها، مما يزيد توضيح الدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة فيما يخص تهيئة الظروف اللازمة لبدء عملية السلام.

وبذلت البعثة خلال الأشهر الأخيرة، تمشيا مع القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، قصارى جهودها لتنفيذ أولويتها الاستراتيجية الثانية في وسط البلد، مع الاستمرار في تنفيذ مهامها دعما لأولويتها الاستراتيجية الأساسية في الشمال. وقد أسهم وجودها المتزايد ونشاطها في منطقة موبتي في الحيلولة دون تصعيد أعمال العنف الطائفي والمذابح على نطاق واسع.

وقد أدى إنشاء قواعد عمليات مؤقتة إلى زيادة قدرة البعثة على توفير الأمن وحماية السكان المحليين وتيسير عودة قوات الأمن الوطنية والخدمات الحكومية إلى الإدارات الفرعية في كورو وبانكاس وباندياغارا. وقد عززت الزيارات التي قامت بها السلطات المالية والبعثة مؤخرا إلى منطقة موبتي التعاون بين البعثة والحكومة المضيفة.

إن التركيز الإضافي للبعثة على وسط مالي قد تطلب منها تحويل القدرات الرئيسية، مثل الأصول الجوية وقوة التدخل السريع وأصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، من قاو إلى موبتي، على النحو المبين في التقرير (S/2019/983). ولا يمكن للبعثة تنفيذ أولويتها الاستراتيجية الإضافية في وسط البلد بدون موارد إضافية. وقد أسفرت محاولة القيام بذلك عن وجود ثغرات خطيرة في مناطق في شمال مالي حيث يعد وجود البعثة حاسما وملحا بشكل عاجل على غرار ميناكا وغاو.

ولمواجهة هذا التحدي، وضعت البعثة خطة قابلة للتطبيق لتكييف عناصرها النظامية ضمن القوة المأذون بها للقوات والشرطة مع مراعاة احتياجات العنصر المدني من أجل تنفيذ ولايته بفعالية في وسط وشمال مالي.

إن الخطة جزء لا يتجزأ من استراتيجية شاملة لدعم وتعزيز المساعي الحميدة للبعثة والوساطة والمصالحة وبناء القدرات والدعم التقني واللوجستي للسلطات المالية من أجل تحقيق الاستقرار وتأمين المراكز السكانية في المركز؛ وتهيئة الظروف المناسبة لاستعادة سلطة الدولة وتوسيعها في جميع أنحاء البلد؛ وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لكي يتمكن أولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم من الماليين من جني ثمار عملية السلام.

وتنص الخطة على إنشاء فرقة عمل متنقلة من شأنها أن تعزز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وحماية المدنيين. وستجعل البعثة أكثر مرونة وحركة مع وحدات مخصصة وقدرات محسنة، والأهم من ذلك أن تكون لديها إمكانية نقل جوي إضافية. إن الخطة طموحة ويتوقف تنفيذها بنجاح على دعم المجلس والدول الأعضاء الأخرى والقوات المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والحكومة المضيفة والشركاء الآخرين.

إن الحصول على القدرات المطلوبة سيكون أمرًا صعبًا، لكنني أصر على أنه من اللازم أن تقوم البعثة بتنفيذ ولايتها. كما أن ذلك جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتعزيز أداء البعثة. لذلك فإنني أناشد جميع الشركاء دعم التنفيذ ومساعدة الأمانة العامة على تعبئة الموارد والقدرات اللازمة لضمان بقاء البعثة مناسبة للغرض.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تنفيذ الخطة والوفاء بولايتها، تحتاج البعثة بشكل عاجل للحصول على أراض إضافية في كل من غاو وموبتي. وأحث حكومة مالي على منحها إياها في أسرع وقت ممكن وفق المناقشات الجارية.

ورغم القدرات المتزايدة والمعقدة، لا يمكن أن تكون البعثة فعالة إلا بقدر رغبة الأطراف والشركاء في أن تكون كذلك. وتبقى الإرادة السياسية أهم عامل تمكين لأي عملية لحفظ السلام لكي تكون فعالة. لذلك أكرر نداء الأمين العام إلى جميع قادة مالي من أجل التحلي بالقيادة اللازمة والعمل معا للتصدي للتحديات التي يواجهها بلدهم بدعم من المجتمع الدولي.

(تكلم بالفرنسية)

أخيرا، فإن البعثة ما هي سوى عنصر واحد من عناصر الاستجابة الجماعية الأوسع نطاقا للتصدي لعدم الاستقرار والعنف وأسبابهما الجذرية في مالي ومنطقة الساحل وحماية المدنيين. ومما يشجعنا الالتزام القوي الذي أعرب عنه رؤساء دول بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمكافحة الإرهاب في مالي ومنطقة الساحل بدعم من القوات الدولية الأخرى. وتقوم القوات الوطنية والدولية بدور أساسي ويظل إسهامها حيويا

حتى لو لم يكن الحل العسكري وحده كافيًا لحل المشكلات التي تواجه مالي والمنطقة.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بقوة بالعمل مع جميع شركائها لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وعدم الاستقرار والعنف في مالي ومنطقة الساحل. وفي إطار عملها في منطقة الساحل، فإنها لن تدخر أي جهد لتزويد القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالدعم التشغيلي واللوجستي تمشياً مع القرارين ٢٣٩١ (٢٠١٧) و ٢٤٨٠ (٢٠١٩) وقد استجابت بشكل إيجابي لجميع الطلبات التي تلقتها من القوة المشتركة.

ومع ذلك، لم تتمكن القوة المشتركة حتى الآن من الاستفادة الكاملة من هذا الدعم لأنها لا تملك القدرة على نقل المواد الاستهلاكية الأساسية التي تقدمها البعثة المتكاملة لجميع قطاعاتها ووحداتها. لذلك فنحن على استعداد للتوصل إلى حلول أكثر إبداعًا واستباقية لضمان وصول الدعم اللازم إلى القوة المشتركة تمشيا مع الولاية الحالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام على إحاطته.

بعد مرور ستة أشهر على اتخاذ القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، تتيح جلستنا اليوم فرصة لتقييم التقدم المحرز. وأود أن أوضح ثلاث نقاط.

تتعلق نقطتي الأولى بالحالة الأمنية في منطقة الساحل التي تغيرت. إننا نواجه الآن انتشاراً جغرافيًا وتهديدًا متزايدا، حيث تواصل الجماعات الإرهابية التكيف مع التحديات. ولأنها غير قادرة على السيطرة على الإقليم، فإنها تسعى إلى منع عودة سلطة الدولة. وعلى الرغم من أن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون، فإن الجنود في منطقة الساحل تكبدوا خسائر فادحة. وأحيي ذكرى جميع الضحايا، بمن فيهم الجنود.

وبالنظر إلى الحالة، تعتقد فرنسا أن هناك حاجة ملحة وهامة لمواجهة ذلك. وقد عقدت فرنسا مؤتمر قمة مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يوم الاثنين في باو شارك فيه الأمين العام وممثلو الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وفي نهاية مؤتمر القمة، قررنا معًا إنشاء تحالف لمنطقة الساحل. وسيتجلى الهدف العسكري للتحالف في مواصلة إضعاف الحركات الإرهابية مع مرور الوقت. وسيتجلى هدفه السياسي في ضمان عودة سلطة الدولة إلى جميع مناطق الساحل بما في ذلك كيدال وشمال بوركينا فاسو.

وتدعو فرنسا جميع البلدان والمنظمات المهتمة إلى الانضمام إلى المبادرة. وسيتم تنظيمها حول أربعة محاور هي: مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن في بلدان الساحل ودعم عودة سلطة الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعد العديد من المبادرات التي نقوم بها مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا جزءًا من هذا الإطار على غرار التحالف من أجل الساحل والشراكة من أجل الاستقرار والأمن في الساحل.

والهدف من ذلك هو زيادة الدعم الذي نقدمه لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتشجيعها على تنفيذ الإصلاحات في مجال الأمن وكذلك في مجالي الحوكمة وحقوق الإنسان. وبمجرد تنفيذ هذه الشروط، سننجح في القضاء على الإرهاب. وسيقوم التحالف على الفعالية وتحقيق النتائج. وسيجتمع رؤساء الدول في نواكشوط في شهر حزيران/يونيه لمراقبة تنفيذ عمل التحالف عن كثب والوفاء بالالتزامات المتبادلة.

وتتعلق نقطتي الثانية بعملية السلام والحالة السياسية في مالي. فقد كان الحوار الوطني الشامل معلما بارزا. والطابع البناء

للتبادلات بين الحركات الموقعة وغيرها من الموقعين على اتفاق السلام والمصالحة في مالي يبشر بالخير ونحن نمضي قدما، ونرحب بمشاركة عدد من النساء في ذلك المسعى. وقد أحرز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام. وتجري حاليا إعادة نشر الوحدات الأولية للجيش المالي المعاد تشكيله في الشمال؛ ويجب أن تكون الخطوة الأولى هي الانتشار في مدينة كيدال، حيث ظل الجيش والإدارة المالية غائبين لفترة طويلة جدا.

وتثني فرنسا على اجتماع لجنة رصد الاتفاق المقرر عقده في ١٩ كانون الثاني/يناير، إذ أن عمل اللجنة ظل معلقا منذ آب/أغسطس. ومن المهم الاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق المزيد من التقدم بشأن التدابير المقترحة الأخرى واستكمال نقل ٣٠ في المائة من موارد الدولة إلى السلطات المحلية وتنفيذ مشروع تجريبي للتنمية في الشمال وكفالة مشاركة المرأة في العملية. وسيظل دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حيويا في جميع هذه المجالات، ومن الأهمية بمكان تزويدها بالموارد اللازمة للاضطلاع بواجباتها.

ويجب أن يظل اتفاق الجزائر المنارة التي نستنير بها إذ أنه يوفر الإطار الوحيد لتحقيق مصالحة دائمة بين الأطراف المالية، الأمر الذي يشكل شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار في البلد. وكما ذكر مجلس الأمن في عدة مناسبات، فإن الذين يعرقلون تنفيذه قد تُفرض عليهم الجزاءات.

وأود أن أختتم بياني بتناول الانتقادات الموجهة للشركاء الدوليين والبعثة المتكاملة على وجه الخصوص. فالبعثة المتكاملة تظل محور الآلية الدولية في مالي وتضطلع بمهام لا يمكن لأي جهة فاعلة أخرى أن تضطلع به، من حماية المدنيين وتنفيذ اتفاق السلام إلى تقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقد تكبدت البعثة خسائر فادحة، وأشيد هنا بالتزام البلدان المساهمة بقوات وأفرادها. ومن المهم، في ضوء هذه الظروف، وجود اتصال أفضل فيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها مختلف أصحاب المصلحة الدوليين في مالي. ومن المهم أيضا الاستماع إلى النقد والتفكير في سبل لإدخال تحسينات. ولذلك ترحب فرنسا بخطة التكيف التي وضعتها قوة البعثة المتكاملة بهدف جعلها أكثر قدرة على الحركة والمرونة لتتمكن من الوفاء بولايتها على نحو أفضل وتحمي المدنيين. فهي خطة طموحة غير أنها حسنة التوقيت، وتشجع فرنسا جميع أعضاء المجلس على دعمها.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أعرب من خلالكم، سيدي الرئيس، عن خالص امتناني لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الممتازة، التي طرح فيها خطة لتعزيز القوة من أجل جعلها أكثر عملية وفعالية.

ويسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – بشأن هذا البند البالغ الأهمية من جدول الأعمال، وهو الحالة في مالي.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط، كما فعل سفير فرنسا – لا بشأن ذات المسائل، غير أنها ثلاث نقاط.

أولا، نقدر الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في مالي، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي ظلت دائما تضع الأمن في مالي على رأس جداول أعمالها.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/983)، الذي يتضمن معلومات هامة عن التطورات الأخيرة في مالي في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية ونقدر تقديرا كبيرا العمل المنجز على مستوى أمانة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والعمل الذي قامت به كيانات الأمم

المتحدة في مالي وفي المنطقة للمساعدة في التصدي للتحديات المتعددة والمعقدة التي تواجهها مالي والمنطقة اليوم. ونترحم على جميع ضحايا الهجمات الإرهابية في مالي وفي منطقة الساحل، بمن فيهم المدنيون وأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنيين فضلا عن أفراد المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وجميع القوات الدولية المتحالفة معها.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي أعقب عملية الجزائر، ولا سيما في مجال الإصلاح السياسي والاجتماعي، مع النجاح في إجراء الحوار الوطني الشامل، في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الذي حضره أكثر من ٠٠٠ ٣ مشارك، بمن فيهم ممثلو الحركات الموقعة على الاتفاق وتنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة.

ونرحب كذلك بالتقدم المحرز في مجالي الأمن والدفاع بإدماج ٣٣٠ ١ من مقاتلي الحركات الموقعة السابقين وأعضاء آلية تنسيق العمليات، فضلا عن اعتماد خطة عمل المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن.

والأمر المشجع كذلك هو إصدار النصوص التي تشكل الإطار القانوني والمؤسسي لمنطقة التنمية الشمالية في مالي، فضلا عن إنشاء صندوق للتنمية المستدامة بمبلغ ٧٢ مليون دولار.

وكذلك نرحب بعملية المصالحة الوطنية، بإصدار قانون الوفاق الوطني وبدء جلسات الاستماع للضحايا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

ونرحب، بروح التقدم المحرز مؤخرا، بالنداءات التي وجهها رئيس الجمهورية وحكومة مالي إلى الشعب لمواصلة دعم القوات الدولية في الميدان.

وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى زيادة دعمهم لحكومة مالي في تنفيذ الاتفاق في سياق صعب بصفة خاصة، كما يعلم المجلس. ونعتقد أن الحالة في مالي وفي جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تتطلب بذل جهود متضافرة على وجه الاستعجال لمساعدة قوات الدفاع والأمن بتعزيز القدرات اللوجستية والتشغيلية والاستخباراتية. فمن شأن هذه التدابير أن تساعد السلطات المالية، بلا شك، على إعادة بسط سيطرتها وتأثيرها في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وعلى استئناف تقديم الخدمات الاجتماعية التي لا غنى عنها لشعبها.

ونرحب كذلك باستراتيجية البعثة المتكاملة الرامية إلى زيادة حركتها ودعمها لسكان وسط البلد. ونؤيد، في ذلك الصدد، الأولوية الاستراتيجية الثانية المنصوص عليها في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) فيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة المتكاملة، التي تنص على تقديم الدعم للسلطات المالية في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين في وسط البلد.

إن تكثيف أعمال الجماعات الإرهابية المسلحة وهجماتها في المناطق الشمالية والوسطى من مالي وكذلك في منطقة الحدود الثلاثية - بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر - أمر يدعو إلى قلق حقيقي. ففي النيجر، على سبيل المثال، ارتكبت جماعات إرهابية تعمل في المنطقة الحدودية مع مالي جميع الهجمات التي وقعت في منطقتي تاهوا وتيلابيري، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي وقعت في إيناتيس وشينيغودار، التي أودت بحياة ٧١ و ٨٩ شخصا على التوالي. ولذلك فإن من الملح التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي في سياق لجنة رصد الاتفاق، وأن يكون وجود دولة مالي فعالا في جميع أنحاء البلد.

وأود كذلك قبل كل شيء أن أحث الشركاء بقوة على الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأرحب بتوسيع نطاق الترتيب التقني الثلاثي بين البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى مناطق عمليات أخرى، وأود أن

أذكر بأن هناك حاجة، لأسباب تتعلق بالفعالية، إلى كفالة المشاركة المسبقة للقوة المشتركة في تقديم الدعم المطلوب، وأرحب بتعليقات وكيل الأمين العام لاكروا في هذا الصدد. ونقترح أن يتم ذلك من خلال قنوات الأمم المتحدة القائمة في البلدان المعنية.

وعلى نفس المنوال، ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى مراعاة الاستنتاجات البالغة الأهمية لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا، الذي اعتمد خطة عمل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ بتخصيص مبلغ أولي من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في أفريقيا مقداره ٢,٣ بليون دولار، بما في ذلك بليون دولار من تمويلنا الخاص.

وفي الختام، ندعو الشركاء الإقليميين والدوليين إلى التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعمها. ونعتقد أن الاستراتيجية عنصر أساسي في الجهود الدولية والوطنية من أجل تحقيق السلام المستدام والاستقرار والتنمية في مالي بصفة خاصة وفي منطقة الساحل بصفة عامة.

وأخيرا، أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به السفير نيكولا دو ريفيير ممثل فرنسا بشأن القرار المتخذ في ١٣ كانون الثاني/يناير في باو بين رئيس المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ورئيس فرنسا، بمشاركة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وكبار المسؤولين من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته.

وفي حزيران/يونيه الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). وكان الهدف منه هو تشجيع حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق على إظهار الاستعداد لمتابعته وإحراز التقدم بشأن النقاط المرجعية في اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي. وبعد ستة أشهر، لم يتحقق بعد التقدم الذي كنا نأمله – مما يدل بصورة صارخة على عدم إحراز أي تقدم يذكر في عملية السلام. ولا شك أن لتقاعس الموقعين الكثير من التداعيات. فالمدنيون الماليون يتعرضون للقتل والتشويه والاختطاف دون عقاب. وقد تضاعف عدد السكان المشردين في البلد في العام الماضي، واليوم يعاني الملايين من انعدام الأمن الغذائي، إذ يعاني ٣٠ في المائة من السكان من سوء التغذية.

وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن المادي والإجرام يحدان من وصول الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى الفئات الضعيفة من السكان لتقديم المساعدة المنقذة للحياة. وعدم إمكانية وصول المساعدات إلى المحتاجين يثير شواغل كبيرة فيما يتعلق بالمبادئ الإنسانية، وربما بموجب القانون الإنساني الدولي. وفي تلك البيئة، تستغل الجماعات الإرهابية المناطق غير الخاضعة للحكم، وتستغل المظالم وتؤجج النزاع بين الطوائف.

ويواجه حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة مخاطر كبيرة، كما ذكّرنا جرح ١٨ شخصا في الأسبوع الماضي في تيساليت، وتعاني القوات المسلحة المالية من خسائر فادحة. ونقدر التزام بلد السفير كونفورو المستمر بتحقيق السلام والأمن، ونعرب عن تعازينا للأسر في تلك الخسائر في الأرواح. فالولايات المتحدة تكرم الذين ضحوا بأرواحهم، ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوات الأمن الدولية على مكافحتها لتلك الأزمة الإقليمية المتصاعدة.

كما نشيد وننوه بالتزام فرنسا الثابت في مالي. إن نقدر تضحيات بلد السفير دو ريفيير، والولايات المتحدة تقدر الدور الريادي الذي تقوم به فرنسا في المنطقة.

بيد أن المجلس قضى سنوات في مطالبة الموقعين بإحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ الاتفاق، وإن كان ذلك عن طريق تزويدهم بنقاط مرجعية قابلة للتحقيق. وعلى الرغم من دعمنا القوي، لا نزال نشهد التقاعس وتدهور البيئة الأمنية. ولذلك فقد حان الوقت لكي يبدأ المجلس في وضع نهج بديل لمعالجة تزايد عدم الاستقرار في مالي. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أقدم بعض الملاحظات.

أولا، يجب أن نعترف بأن بعثات حفظ السلام ليست الرد المناسب على التهديدات الإرهابية المتزايدة في مالي. فلا بد من إجراء تقييم واضح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتحديد الكيفية التي تكمل بها البعثة الأنشطة الأمنية الأخرى في المنطقة بأقصى قدر من الفعالية.

ثانيا، يجب أن نعيد تقييم دور البعثة المتكاملة في دعم تنفيذ اتفاق الجزائر. فنجاح البعثة المتكاملة يرتهن بحكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، ولكن منذ عام ٢٠١٥، ثبت أنهما غير راغبين في تنفيذه. وينبغي أن ننظر في إلغاء ترتيب أولويات الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة في تنفيذ الاتفاق وأن نركز عمل البعثة بدلا من ذلك على حماية المدنيين. فذلك سيمكن البعثة المتكاملة من توجيه مواردها إلى المركز المتسم بكثافة سكانه وأهميته الاستراتيجية، والذي يمكنها أن تحقق فيه أثرا فوريا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبعثة أن تخفض حجمها، مما يتيح للدول الأعضاء استخدام الموارد في جهود أكثر فعالية في المنطقة. وإذا كان الموقعون جادين بشأن استمرار دعم البعثة للاتفاق، يمكنهم أن يثبتوا عزمهم على تنفيذ النقاط المرجعية المنصوص عليها في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) قبل ٢٩ حزيران/يونيه، عندما تنتهي ولاية البعثة.

ثالثا، يجب على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، بشأن مالي، أن تفرض الجزاءات على الأفراد والكيانات من جميع أطراف النزاع، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون وأعضاء الجماعات المسلحة الذين يستوفون معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات.

رابعا، يجب أن نكفل أن تتلقى البعثة المتكاملة وحدات من القوات والشرطة ذات الأداء العالي. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بنقص التدريب والقدرات، والمحاذير غير المعلنة، وعدم رغبة القادة في المخاطرة أو الامتثال للأوامر. إن هذه الأنواع من التحديات، لا سيما في بعثة معقدة وخطيرة كبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تعوق البعثة وتزيد من خطر وقوع خسائر في صفوف حفظة السلام والمدنيين، وتدعم الخطاب القائل بعدم فعالية عمليات حفظ السلام. وندعو الأمين العام إلى زيادة الإبلاغ عن أداء القوات والشرطة في البعثة المتكاملة، تمشيا مع متطلبات القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، لكي تجسد مذكرات التفاهم بدقة احتياجات البعثة وتقوم على وجه السرعة بمساءلة المقصرين في الأداء.

وأخيرا، فإن أي تغييرات في ولاية البعثة المتكاملة يجب اعتبارها جزءا من استراتيجية أمنية إقليمية متكاملة وشفافة. وتثني الولايات المتحدة على المبادرات الحالية لشركائنا الأوروبيين والأفارقة، بمن فيهم أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية تنسيق الأنشطة الأمنية وتعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى رؤية الكيفية التي ستعزز بها تلك المبادرات الأمن الإقليمي وتكمل البعثة المتكاملة.

إن الولايات المتحدة ترغب في السلام والأمن ومستقبل أكثر إشراقا لشعب مالي والساحل وغرب أفريقيا. ونحن ملتزمون بذلك المستقبل، ولهذا السبب نحن أكبر مساهم مالي في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأكبر داعم للتدريب السابق للنشر لوحداتها. ولكن حان الوقت لكي يستفيد المواطنون الماليون من التزامنا ومن العمل الدؤوب لحفظة السلام. وأتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس من

الآن وحتى حزيران/يونيه لوضع نهج جديد يغير الوضع الراهن ويمهد الطريق لمستقبل يستحقه الشعب المالي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد جون بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على إحاطته.

تشعر روسيا بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في أجزاء كثيرة من مالي في الأشهر الأخيرة. إن التقارير المأساوية عن مقتل عسكريين ومدنيين على أيدي الجهاديين تظهر حجم وشدة التهديدات التي تواجه البلد وضعفه أمام القوى المزعزعة للاستقرار المتمثلة في الإرهابيين والجريمة المنظمة والأيديولوجية المتطرفة.

ولا يزال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥ في مالي عاملا رئيسيا في تطبيع الحالة في مالي. ونلاحظ إحراز التقدم في تنفيذ بعض أحكامه. فعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تحقق نتائج إيجابية. ونحن على ثقة من أن وحدات آلية التنسيق التنفيذية ستنشر بأسرع ما يمكن في شمال البلد. وندعو السلطات المالية إلى أن تعزز باستمرار قدرات القوات المسلحة النظامية وأن تستعيد المواقع التي فُقدت في ميناكا وغاو.

ونعتبر الحوار الوطني الشامل الذي بدأ في الخريف منبرا موحدا لتحديد مستقبل البلد. غير أنه في إطار الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاق الجزائر للسلام، تكتسي المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة أهمية قصوى.

ونلاحظ أن عوامل مثل ارتفاع مستويات التوترات العرقية، والهجمات المستمرة التي يشنها الإرهابيون والمتطرفون، والتأخيرات في استعادة مؤسسات الحكم الحكومية في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد يمكن أن تبطئ إلى حد كبير التغيرات الإيجابية التي لوحظت، بل يمكن أن تقوضها. ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية. إذ لا يزال ضحايا العنف أكثر الفئات ضعفا – النساء والأطفال والمسنون. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لحل المنازعات القبلية ونزع سلاح قوات الدفاع عن النفس المحلية.

ولا يزال البعد الليبي يؤثر تأثيرا سلبيا جدا على الحالة في مالي وفي المنطقة ككل. وأصبح ما يسمى بمثلث ليبتاكو – غورما مألوفا جدا، وهو الواقع على حدود مالي والنيجر وبوركينا فاسو، حيث نرى وضعا يشكل أكبر التحديات التي تواجه المنطقة. ويؤسفنا أيضا أن نلاحظ أن ”الورم الخبيث“ للإرهاب يمتد ليصل إلى بلدان أخرى في غرب أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، نؤيد الخطوات الملموسة التي اتخذتها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإنشاء القوة المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها. ونود أن ننوه خصوصا بالتزام بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باستثمار موارد كبيرة في التغلب على التحديات الأمنية المتزايدة. إن مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية هو حجر الزاوية لبناء الدول ذات السيادة في القارة. ولا نزال نقدم الدعم الثنائي لبلدان منطقة الصحراء الكبرى والساحل.

ونود أن نبرز بوجه خاص دور بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تيسير عملية التسوية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن البعثة تحتاج إلى دعم شامل، لا سيما في بيئة حيث يتعين عليها أساسا تنفيذ ولايتها على جبهتين في نفس الوقت، في وسط مالي وشمالها. وفي الوقت الحاضر، لسنا على استعداد للنظر في خيارات لإجراء تعديل كبير في نطاق عملياتها أو تخفيضها.

في الختام، نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام أناديف على قيادته الفعالة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنوه بحضور وزير خارجية مالي، الذي سينضم إلينا عن طريق التداول بالفيديو. وأشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على استعراضه الثاقب لعمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وتدين سانت فنسنت وجزر غرينادين بشدة الهجوم بقذائف الهاون على إحدى القواعد العسكرية في كيدال في شمال مالي. ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل والتام.

وقد عُهد إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالدور الهام جدا المتمثل في دعم السلطات المالية في سعيها إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونسلّم بأنه عبر هذه الأراضي الشاسعة المثقلة بالتحديات متعددة الجوانب للتخلف الإنمائي المستمر الذي يتفاقم بفعل تغير المناخ، يعتمد إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها على دعم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في جميع أنحاء المنطقة في إطار المجتمع الدولي.

إن الإقليمية الناجحة تخلق العديد من الحواجز الواقية التي تحمي الدول الأعضاء من قسوة الاقتصاد السياسي العالمي السريع التغير والمضطرب في كثير من الأحيان. بيد أن تعميق التكامل يجب ألا يقوم على التعاون الأمني فحسب، بل أيضا على الترابط بين العمليات الإنسانية والإنمائية والسلام. والواقع أنه بدون التنمية، لا يمكن أن يكون هناك أمن. والتغيرات الهيكلية التي يحدثها تحسين مستوى المعيشة هي وحدها التي ستبعد الناس عن إغراء الجماعات المسلحة عندما تصبح أكثر ترسخا في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المشروعة. ونشجع شركاءنا وأصدقاءنا في المجتمع الدولي على استكشاف جميع الخيارات المتاحة لجلب الاستثمار إلى هذه المنطقة.

ومن أجل منع التطرف العنيف وانتشار الجماعات المسلحة وحل مشكلتهما، نحتاج إلى ضمان الإدماج والحوار المفتوح وعودة السلطة الكاملة في المناطق المتضررة إلى الدولة. كما يجب محاسبة مرتكبي الأعمال الإرهابية والمتطرفة.

ونرحب بإعادة نشر ١ ٣٣٠ جنديا، وهو ما سيكون مفيدا، من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة، في استعادة سيادة القانون والثقة. ونتشاطر أيضا الشواغل بشأن التحديات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام. وعلى وجه الخصوص، نؤيد تحسين تمثيل المرأة في عمليات السلام وغيرها من العمليات السياسية، ونشيد بجهود البعثة المتكاملة في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ استمرار الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم من جانب الجماعات المسلحة. وبغية بناء سلام دائم للأجيال المقبلة في مالي، يجب أن نحمي الأطفال.

ونشجع البعثة المتكاملة على مواصلة مبادراتها لإشراك المجتمعات المحلية من أجل ضمان تأييد المجتمعات المحلية والناس في مالي. وعلاوة على ذلك، تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين مواصلة وتعزيز الحوار من أجل إيجاد حل للوضع في مالي. ومن العلامات المشجعة عقد الدورة الختامية للحوار الوطني الشامل للجميع والإعراب عن استعداد الحركات الموقعة على اتفاق السلام لاستئناف اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق.

والتحديات التي تواجهها البعثة المتكاملة في الشمال مفهومة بالنظر إلى الظروف على أرض الواقع. ونرى أنه يمكن التصدي لتحدي التنقل من خلال نشر الأصول الجوية اللازمة

لتيسير العمليات. وستدعم سانت فنسنت وجزر غرينادين الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبرز آثار تغير المناخ على السلام والأمن في مالي والمنطقة دون الإقليمية. ونشجع بناء القدرة على التكيف ووضع الاستراتيجيات الطويلة الأجل للتكيف في مالي. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يحشد جهوده للمساعدة في هذا الصدد.

وأخيرا، تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تعرب عن تأييدها التام للبيان المشترك الذي أدلى به زميلي ممثل النيجر باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا. ونشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته.

بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن إدانتنا القاطعة لموجة الهجمات التي وقعت في الربع الأخير من العام الماضي، وأودت بحياة نحو ١٩٣ جنديا ماليا، الأمر الذي يمثل اتجاها مفزعا من حيث التواتر والحجم. ونتقدم بأحرّ تعازينا إلى أسر الضحايا الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم، بمن فيهم الجنود الفرنسيون الـ ١٣..

وفي تطور إيجابي، يشجعنا التقدم المحرز في الحوار الوطني الشامل للجميع الذي طال انتظاره بوصفه جهدا بناء لتمكين جميع الأطراف المعنية في عملية السلام والمصالحة. وننتظر بفارغ الصبر نتائج الحوار، الذي ينبغي أن يعكس الشواغل والتوصيات المشروعة للشعب، وتنفيذ السياسات والتدابير على أساس نتائجه.

وقد دافعت الجمهورية الدومينيكية دائما عن الدور المهم للمرأة في صنع القرار والعمليات الداخلية، ولذلك نشيد بالمشاركة النشطة للجماعات النسائية والشبابية في الحوار الوطني الشامل للجميع. ونتفق مع القول بأن النساء والشباب هم الذين يدفعون أعلى ثمن في النزاعات، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك مناقشة حقيقية بشأن السلام والتنمية دون مشاركتهم على قدم المساواة.

أجرى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح زيارة إلى مالي في كانون الأول/ديسمبر للتعرف على الحالة مباشرة وإقامة حوار مع الحكومة والجماعات المسلحة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن التحديات والفرص في معرض إحراز تقدم بشأن جدول الأعمال هذا. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بالعمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ''اليونيسيف'' في ذلك الصدد. وندعو حكومة مالي إلى مواصلة تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال ونأمل أن يقر مشروع القانون المتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس، فضلا عن مراجعة قانون حماية الطفل الذي يجرم تجنيد واستخدام الأطفال دون سن ١٨ عاما في الأغراض القتالية في أقرب وقت ممكن.

ولا تزال هناك أكثر من ١ ٠٠٠ مدرسة مغلقة بسبب انعدام الأمن ما يعني استمرار حرمان ما يزيد على ٢٤٤ ٠٠٠ طفل من التعليم. وندعو حكومة مالي إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان المدارس الآمنة واتخاذ إجراءات لاستئناف تعليم آلاف الأطفال المتضررين. وندعو الجماعات المسلحة إلى الامتناع عن تهديد المعلمين ومهاجمة المدارس واستخدامها في الأغراض العسكرية.

وطالما اختتمت الأطراف هذه عملية الحوار الوطني الشامل بينها، فإننا نحثها على تركيز اهتمامها على التنفيذ الفوري لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، استنادا إلى الأولويات المحددة في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) التي هي جزء أيضا من نتائج الحوار الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء، بما فيها الإصلاحات

الدستورية والمؤسسية، وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في الجزء الشمالي من مالي، وإشراك المرأة التي لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في الآليات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق ورصده.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الوضع الأمني الحرج والمعقد في وسط وشمال مالي جراء استمرار العنف الطائفي وانتشار الجماعات الإرهابية، ويتسبب في جميع الفترات المشمولة بالتقارير، في إزهاق أرواح مئات الأشخاص المدنيين ويهدد بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. ويجب علينا إيلاء اهتمام خاص لليأس الذي يشعر به السكان، ولا سيما الشباب، والفراغ القائم نتيجة لغياب سلطة الدولة المنوط بها توفير الأمن والعدالة. وتواصل الجماعات المتطرفة استغلال هذا الفراغ لتحقيق أهدافها وزيادة سيطرتها.

ونشعر بالارتياح للجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة، استنادا إلى طلب المجلس، لوضع أولوية استراتيجية ثانية تمكّن البعثة من تعزيز وجودها في وسط مالي.

وأخيرا، نرى أن من المهم تعزيز مبادرات التوعية والعلاقات مع الأطراف المعنية في مالي لأجل تحسين فهم عمل البعث وولايتها فضلا عن نظام الجزاءات الذي يتمثل الغرض الوحيد منه في الإسهام في تحقيق الأمن وعملية الأمن والسلام والمصالحة الداخلية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد التزمنا جميعا يوم الاثنين بدقيقة صمت حدادا على آخر الضحايا الذين نعيناهم نحن والنيجر. وأعتقد أننا ندرك جميعا أنهم لم يكونوا سوى آخر ضحايا دوامة العنف التي نشهدها. وأود أيضا أن أعرب في هذا الوقت عن تعازيّ وتعازي الحكومة الألمانية إلى سفير مالي على جميع الضحايا من السكان المدنيين وقوات الأمن الماليين. وإذ ينظر المرء إلى عدد الضحايا في مالي، فلا شك أنه كارثة.

وأود في ذلك الصدد أن أنتقل إلى زميلي الفرنسي وأؤيد مرة أخرى تأييدا كاملا ما قاله في وقت سابق. وألمانيا شريكة مع الأصدقاء والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولا تزال ملتزمة تماما بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ونؤيد تحقيق النتائج المرجوة بما فيها المتعلقة بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تدين ألمانيا الهجمات الإرهابية فهي تقف إلى جانب شركائها في مؤتمر قمة المجموعة الخماسية، مع مالي والنيجر وبلدان أخرى. ويجب علينا في مناقشاتنا هذه، تجنب خطأ التقليل من شأن التهديد الخطير المتعلق بالجوانب العسكرية للوضع. وعلينا أن نفهم مسببات التطرف العنيف فضلا عن الإقرار بأن لدى جزء من السكان، كما أشار العديد من الزملاء في وقت سابق، مظالم مشروعة وتجب معالجتها.

وعلينا بذل كل ما بوسعنا وكذا السلطات في مالي وبلدان المجموعة الخماسية لإقامة الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب وتطوير نظام العدالة واحترام حقوق الإنسان – كما شدد على ذلك سفير الجمهورية الدومينيكية في وقت سابق، فضلا عن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وكما قال المتكلمون السابقون، فإن المطلوب أيضا، بطبيعة الحال، استعادة مؤسسات الدولة في جميع أنحاء البلد.

وعلينا حماية الأطفال أيضا وهي مسألة ذات جانبين. أولهما توفير الحماية البدنية للأطفال. فالأطفال هم ضحايا العنف وأنا واثق من أن زميلي البلجيكي سيذكر شيئا عن هذا. ويتمثل الجانب الآخر في التعليم. وكلما سمعت عن عدد المدارس المغلقة أرى أن ذلك مؤشرا آخر على احتمال تصاعد العنف. فماذا سيفعل الأطفال إن لم يذهبوا إلى المدرسة؟ ولذلك، فلا بد من فتحها.

وكما قال سفراء فرنسا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والجمهورية الدومينيكية في وقت سابق، لا بد من بذل المزيد من الجهود للنهوض بمشاركة المرأة، بما في ذلك إشراكها في الحكومة

وعملية السلام. وأرحب بملاحظات وكيل الأمين العام، وأشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في مالي في ذلك الصدد. ولا يزال أولئك الذين كانوا في باماكو من المشاركين في زيارة مجلس الأمن إلى البلد في العام الماضي، أننا لاحظنا أن عضوية لجنة المتابعة هناك تتألف بالكامل تقريبا من الذكور. ولا بد من بذل المزيد من الجهد لتغيير ذلك.

هذا أمر شخصي جدا بطبيعة الحال، ولكنني أذكر أن امرأة كانت تتولى منصب وزير خارجية مالي في اجتماع حضرته في كانون الثاني/يناير الماضي (انظر S/PV.8445)، بيد أنني ألاحظ الإعلان عن تولي رجل للمنصب نفسه في جلسة اليوم. وليس هذا سوى مؤشر واحد. وآمل أن يتمكن الوزير من الاستماع إلى ملاحظاتنا أو أن تنقل إليه.

أخيرا، وكما قال سفير سانت فنسنت وجزر غرينادين ببلاغة بارعة في وقت سابق، فإن مسببات العنف والمشاكل ترتبط بتغير المناخ والأمن وآثارهما. ولا بد من بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد لبناء القدرة على التكيف.

وأود أن أختتم بياني بالانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي. وفي حين تُوجّه أحيانا بعض الانتقادات إلى البعثة، أود الآن أن أشيد بحق بما تضطلع به البعثة المتكاملة وأفرادها في البلد. ونحن نعلم أنهم يؤدون عملهم جيدا في ظل ظروف صعبة. ولا تستطيع البعثة وحدها أن توفر الأمن، ولن يتسنى لها ذلك إلا بوصفها شريكا للحكومة في تنفيذ اتفاق السلام.

وتواصل البعثة المتكاملة السعي إلى تعزيز حكومة مالي، فيما يتعلق بالشرطة مثلا. ولكن ينبغي أن يستند مثل هذا الدعم إلى خطة إنمائية استراتيجية شاملة تعدها السلطات المالية ومن ثم تدعمها البعثة.

وتحدث زميلي ممثل الولايات المتحدة عن الإصلاحات أو المقترحات الرامية إلى تكييف البعثة المتكاملة. وسندرس بالطبع المقترحات هذه باهتمام كبير. وفي الوقت الراهن، لا تزال ولاية البعثة المتكاملة محدودة وينبغي أيضا بذل المزيد من الجهود لتحسين الإبلاغ عن ولايتها حتى لا توجه إلى عملها انتقادات لا مبرر لها. وللحكومة أيضا دور تؤديه في ذلك الصدد. ويتعين علينا، كمجلس، كفالة أن تتاح للبعثة، أيا كانت ولايتها، الوسائل المناسبة كما هو الحال بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة. وفي هذا الصدد، أؤيد أيضا ما قاله السيد دي ريفيير في وقت سابق.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص شكرنا لوكيل الأمين العام، السيد جان – بيير لاكروا على إحاطته الشاملة جدا. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الميدان.

وكما ذكر الأمين العام، فإن مالي هي واحدة من أصعب وأخطر البيئات التشغيلية بالنسبة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. مع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال البعثة المتكاملة تبدي أداء وقيادة متميزين، وهو ما يدعو إلى إشادة مستحقة بجدارة. أما بعد، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، من المهم التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي لا يزال الحل الأنجع لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ونرحب باختتام الحوار الوطني الشامل للجميع، الذي أسفر عن قرارات هامة، بما في ذلك ما يتعلق بالانتخابات التشريعية والإصلاح الدستوري. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة مساعيها الرامية إلى النهوض بعملية السلام والإصلاحات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد على أهمية إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية من أجل استعادة سلطة الدولة، ولا سيما في شمال مالي. ونرحب أيضا بإعادة إدماج ١ ٣٣٠ مقاتلا سابقا. ونأمل أن يتسنى حل أي مسائل

معلقة، وأن يتسنى اعتماد خطة إعادة الانتشار. ويلزم أيضا بذل مزيد من الجهود لكفالة عمل السلطات المحلية ومعالجة المسائل المعلقة المتصلة بتشغيل منطقة التنمية الشمالية.

ثانيا، فيما يتعلق بمعالجة الحالة الأمنية، نلاحظ مع القلق الأنشطة الإرهابية وانتشار ميليشيات الدفاع عن النفس والاشتباكات بين القبائل ومشاعر السكان السلبية الموجهة نحو القوات الدولية. يجب بذل الجهود لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة. ودور قوات الأمن الوطنية والدولية حاسم في هذا الصدد. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدورها في دعم عملية السلام وفي استقرار الحالة في وسط البلد. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/983)، فإن زيادة تركيز البعثة المتكاملة على وسط مالي قد زاد من حجم الضغوط على البعثة. وفي حين تواصل البعثة محاولة تكييف قدرتها وإعادة توازنها، من الضروري التركيز على نهج أكثر استدامة.

ونتفق مع ملاحظة الأمين العام بأن المنظمات الشريكة في وضع أفضل للقيام بعمليات مكافحة الإرهاب بما يتعدى نطاق ولاية البعثة وقدرتها. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز الشراكات الفعالة. ومن المؤسف أنه على الرغم من الجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات والدولية، فإن الحالة الأمنية لم تتحسن. ونعتقد أن هذا دليل على أن الحل العسكري وحده لن يكون كافيا لحل المشاكل التي تواجه مالي.

بناء على ذلك، وفيما يتعلق بنقطتي الثالثة، بشأن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، فإن دعم عملية السلام والجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية لن يتحقق ولن ينجح إلا إذا ترجمت إلى تحسين في الظروف المعيشية للسكان في مالي. ولذلك فإن التخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وإيجاد الفرص، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل، أمور بالغة الأهمية.

وفي الختام، فإن الحصول على التزام وطني بتنفيذ الاتفاق، واستعادة سلطة الدولة، ومعالجة الأوضاع الأمنية والإنسانية، أمور ذات أهمية حاسمة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في مالي.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الشاملة.

تعرب إستونيا عن تأييدها القوي لأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولعمل الممثل الخاص للأمين العام.

وأود أن أركز بياني اليوم على النقاط التالية: ضرورة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الحالة الأمنية المتدهورة، وأهمية المساءلة.

ولا يزال التنفيذ الكامل لاتفاق السلام هو أساس عملية سياسية ناجحة في مالي. إنه الأداة الرئيسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والمساعدة على استعادة الثقة بين أبناء شعب مالي. ومن الجوانب الحاسمة الأهمية في عملية التنفيذ المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة والشباب؛ لن يتسنى التوصل إلى حل دائم بدونهم.

ونرحب بعقد الحوار الوطني الشامل للجميع الذي اختتم في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. بيد أن أهم جزء من العملية – وهو تنفيذ الاستنتاجات التي خلص إليها الحوار الوطني – يجب أن يبدأ الآن. وعلاوة على ذلك، فإن العملية يجب أن تدعم تنفيذ اتفاق السلام. ونحن نعول على قيادة حكومة مالي والإرادة السياسية لجميع الأطراف للمضي قدما بهذه العملية.

ونحن نتابع بقلق بالغ التقارير المتعلقة بالاتجاهات السلبية في البلد، ولا سيما زيادة تدهور الحالة الأمنية في وسط البلد. ومما يبعث على القلق البالغ تزايد عدد الهجمات الإرهابية على المدنيين والهجمات الموجهة ضد المواقع العسكرية والاستيلاء

المتزايد تجاه الوجود الدولي. وفي الأسبوع الماضي فقط، تعرضت قاعدة البعثة المتكاملة في كيدال للهجوم مرة أخرى. هذه الهجمات الإرهابية ببساطة غير مقبولة.

ونتفق في الرأي على أهمية إشراك المجتمع المحلي بفعالية. إن ثقة المجتمع المحلي وقبوله أمران حاسمان لنجاح تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة وتحقيق عملية انتقال مستدامة. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الخطوات التي اتخذتها حتى الآن. غير أن هذا لا يزال يشكل تحديا رئيسيا ويتطلب نهجا شاملا ومتكاملا وتعاونا معززا مع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

وتتطلب جهود مكافحة الإرهاب في مالي تعاونا فعالا عبر الحدود فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودول المنطقة والجهات الفاعلة الدولية. ومن المهم أن تتولى مالي والدول المجاورة لها المسؤولية الكاملة عن مكافحة الإرهاب. كما نثني على الجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونشجع على مواصلة تفعيلها. وتؤيد إستونيا جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بالإسهام في عملية بارخان التي تقودها فرنسا. وقد قرر البرلمان الاستونى مؤخرا زيادة نشر الأفراد العسكريين المشاركين فى العملية إلى الضعف تقريبا.

أخيرا، أود أن أنتقل إلى مسألة المساءلة. يجب تقديم الأطراف المتورطة في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتلك التي تؤجج التوترات بين القبائل، ومرتكبي الجرائم ضد المدنيين وحفظة السلام، إلى العدالة. ليس من شأن الكفاح المستمر والقائم على المباديء ضد الإفلات من العقاب إخضاع الجناة للمساءلة فحسب، بل إنه أيضا أداة قوية لبناء الثقة ومد الجسور نحو السلام الدائم.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بمشاركة وزير خارجية مالي عن طريق التداول بالفيديو. وأود أيضا أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا على إحاطته، ومن خلاله جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونرحب بالتزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في مالي.

مرة أخرى، في الأشهر الأخيرة، لقى العديد من المدنيين والجنود حتفهم في مالي. كما فقدت الدول الشريكة والصديقة لمالي أفرادا من قواتها في خدمة السلام. وبالنيابة عن بلجيكا، أود أن أعرب عن تعازينا وتضامننا معها.

هناك بعض التطورات الإيجابية الجديرة بالترحيب في مالي، بما في ذلك إجراء الحوار الوطني الشامل، الذي كان مفتوحا أمام مشاركة الجميع، وانخفاض العنف بين المجتمعات المحلية في وسط البلد، وذلك على وجه الخصوص بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتقدم البطيء نحو إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها إلى كيدال وإشارات على مكافحة الفساد. كما أثني على عمل لجنة التحقيق الدولية بشأن مالي. وسيُقدم التقرير النهائي في حزيران/يونيه. وسيكون من الضروري متابعة التقرير وتحريك الدعاوى الجنائية دون إبطاء.

وقد أُعلن عن استئناف الجولة المقبلة من اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق. وهذه أخبار جيدة. ونتوقع من الأطراف أن تبدي النضج والمسؤولية في البحث عن حلول وسط. وسيكون التوصل إلى حل لمسألة كيدال خطوة هامة.

وعلى الرغم من كل شيء، من الواضح أن مالي تخرج من الأزمة ببطء. فبالإضافة إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥، نتوقع إحراز تقدم بشأن جميع الإجراءات ذات الأولوية المذكورة في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). وأُذكر بأن القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) واضح في التأكيد على أن من يمارسون أساليب العرقلة معرضون للجزاءات.

خلال الأشهر الأخيرة، لاحظنا زيادة في الانتقادات الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الفرنسية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويبدو أن السخط يتزايد بين الناس الذين لا يدينون وجود القوات الأجنبية فحسب، بل أيضا غياب خدمات الدولة أو عدم فعاليتها أو حتى عدم شرعيتها. ويجب أن نرتقي إلى مستوى هذا التحدي. إن مصداقية عملنا في حد ذاتها هي التي على المحك، وكما نعلم، فإن ذلك يمثل في المقام الأول هدية لأعداء السلام.

ونحن نعرف الإجابات سلفا: يجب أن نحمي السكان في جميع أنحاء إقليم مالي؛ وأن نستمع إليهم؛ وأن نبني المستقبل المنشود لشباب مالي، بدءا بالتعليم الجيد وفرص العمل ذات الجودة؛ وأن نضمن توفير الخدمات الأساسية لجميع الماليين؛ وأن نعمل لصالح العدالة ومكافحة إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب. وبعبارة أخرى، بالإضافة إلى الرد العسكري الذي لا غنى عنه في المستقبل القريب، هناك حاجة ملحة إلى تعميق الديمقراطية في مالي من أجل وضع حد للجاذبية المتزايدة للنموذج الاجتماعي الذي يروج له الجهاديون. وفي هذا الصدد، تشكل اللامركزية السياسية والإدارية مشروعا ذا أولوية.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة في مالي أخطر عملية لحفظ السلام في العالم. ونشكر الأمين العام على تعليقاته الصريحة، بما في ذلك بشأن فعالية البعثة. وولاية البعثة واضحة. ومن أجل حماية المدنيين، يمكن للبعثة أن تعتمد موقفا هجوميا لمواجهة التهديدات. ويحظى مشروع جعل البعثة أكثر خفة وحركة ومرونة بدعمنا الكامل. فلنمنحها الآن الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن زيارة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى مالي، التي ترأستُها بصفتي رئيسا للفريق العامل. لقد زار الفريق العامل مالي خلال الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وانضم إلى الزيارة عدة أعضاء من الفريق العامل. وعقدنا اجتماعات في باماكو وموبتي مع عدد من المحاورين الوطنيين والدوليين. وكانت زيارة مثمرة ذات برنامج حافل، شاركت في تنظيمه البعثة المتكاملة واليونيسف ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأشكرهم على عملهم. وشملت المسائل الرئيسية التي ناقشناها مشكلة المدارس المغلقة بسبب النزاع وإصدار شهادات الميلاد واعتماد مشروع قانون منقح لحماية الطفل، وأخيرا، توقيع ائتلاف الجماعات المسلحة على خطة عمل.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته وأرحب بوزير الخارجية درامي، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

ونعرب عن إدانتنا للهجوم الذي وقع على معسكر تابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٩ كانون الثاني/يناير ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

يشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2019/983) إلى استمرار تعقيد وهشاشة الحالة الأمنية في مالي والعنف الخطير داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها وإلى الحالة الإنسانية المتردية. وتثير الحالة الأمنية والاقتصادية في شمال ووسط مالي القلق، في وقت تهدد فيه القوى الإرهابية الأمن الإقليمي. ويجب على حكومة مالي والأطراف المعنية أن تتخذ إجراءات لحل هذه المسائل.

أولا، يجب على حكومة مالي أن تضطلع بدور فعال وأن تحل الخلافات سلميا بالتشاور الكامل مع جميع الأطراف في مالي من أجل تعزيز عملية السلام ومواصلة الالتزام المشترك بالسلام والتنمية الوطنيين. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي هو الطريق الوحيد القابل للاستمرار لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد، الأمر الذي سيتطلب بذل جهود متواصلة ومكثفة من جانب الحكومة المالية.

ثانيا، يجب على حكومة مالي أن تعزز التعاون الإقليمي من أجل التصدي للعمليات الإرهابية عبر الحدود من خلال وسائل شاملة. وتشكل الديناميات الأمنية في مالي ومنطقة الساحل المحيطة بها تحديات أمام تنفيذ اتفاق السلام. ويجب على حكومة مالي أن تتولى مسؤولياتها الرئيسية عن حماية أراضيها وشعبها وأن تعزز قدراتها الأمنية وقدراتها في مجال مكافحة الإرهاب وأن تتولى تدريجيا مسؤولية أمنها من أجل الحفاظ على الاستقرار في شمال ووسط مالي.

ثالثا، يتعين على حكومة مالي توطيد قواعدها الاقتصادية وتحسين سبل عيش شعبها وبذل جهود كبيرة لتحقيق التنمية المستقلة والمستدامة من أجل تعزيز السلام من خلال التنمية. وينبغي للحكومة أن تزيد من مساهمتها في شمال ووسط مالي حتى يتمكن السكان المحليون من التمتع بثمار السلام في وقت مبكر.

وتؤدي البعثة المتكاملة والممثل الخاص للأمين العام دورا هاما في الحفاظ على استقرار مالي وتعزيز قدراتها الأمنية ودعم وتيسير عملية السلام فيها، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل الأفريقي. وتمثل البعثة واحدة من أخطر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشجع الحكومة على التعاون الكامل مع البعثة والتنسيق مع جهودها المستمرة لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لها.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته.

وأود، شأني شأن الآخرين، أن أبدأ بتقديم تعازي وتعازي الشعب البريطاني في الخسائر في الأرواح التي شهدناها في الهجمات الأخيرة في مالي ومنطقة الساحل الأفريقي على نطاق أوسع. ويدور في خلدي بصفة خاصة الهجوم الرهيب الذي وقع يوم الخميس الماضي في النيجر، والذي كان تذكيرا مروعا للغاية بعدم الاستقرار في المنطقة، ولكن يتبادر إلى ذهني أيضا الهجمات على موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي ندينها، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ٩ كانون الثاني/يناير على قوات البعثة المتكاملة في تيساليت. وأضم صوتي إلى السفير الألماني في تقديم التعازي في وفاة من سقطوا صرعى من القوات المالية، فضلا عن المدنيين، بطبيعة الحال.

وتدل هذه التطورات على الحاجة الملحة إلى أن يعمل المجتمع الدولي وحكومة مالي معا للمساعدة في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد والمنطقة. ويجدر بنا أن نفكر بتدبر في ما آل إليه الحال بخصوص اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقع في عام ٢٠١٥ والذي يدخل الآن عامه الخامس. فعلى مدى تلك الأعوام الخمسة، لم نر بعد تنفيذه الكامل. وفي الوقت نفسه، تُمنى البعثة المتكاملة بخسائر في صفوفها ولا تزال الحالة في المنطقة تزداد سوءا. ومما يبعث على القلق البالغ أننا لم نشهد سوى تقدم محدود نحو تنفيذ اتفاق السلام. وقد قال سفير النيجر إن الطرفين بحاجة إلى الإسراع. وأكرر بشكل لا لبس فيه تلك الدعوة، التي ما فتئ عدد منا يصدرها منذ بعض الوقت.

ونرحب بالتطورات الأخيرة، بما في ذلك الحوار الوطني الشامل ونشر حكومة مالي للقوات المعاد تشكيلها في الشمال. كما نرحب بالإعلان عن عقد حلقة عمل رفيعة المستوى لزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام.

غير أنني أتفق عموما مع زميلي الأمريكي على أنه يجب الوفاء بالمعايير التي وضعها المجلس، وأن تقاعس الجهات الفاعلة السياسية عن العمل من أجل تحقيق السلام يجب أن تكون له عواقب، بما في ذلك الجزاءات. ونحن بحاجة، على وجه الخصوص، لأن نشهد نقل الخدمات والكفاءات الرئيسية إلى القادة الإقليميين، فضلا عن تفعيل منطقة التنمية الشمالية.

وأتفق مع جميع من تكلموا عن أهمية المشاركة الهادفة للمرأة في عملية السلام.

والتطورات الجارية في وسط البلد تثير قلقا كبيرا. وأود أن أرحب بتعيين رئيس الوزراء لممثل سام لتنسيق الجهود هناك بشكل أفضل، ولكننا نحتاج الآن إلى اتخاذ إجراء. وعلى نحو ما ذكرنا سفير سانت فنسنت وجزر غرينادين، لا يمكننا أن نرسي الأمن بدون تحقيق التنمية وتوفير الخدمات، تماما كما لا يمكن أن نحقق التنمية بدون إرساء الأمن.

ولذلك، نحتاج إلى استراتيجية شاملة بقيادة سياسية منسقة على مستوى جميع القطاعات، لحماية المدنيين والحد من العنف الطائفي وإعادة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والسماح بتحقيق العدالة والمصالحة على نحو فعال. ونعلم أن قول هذه الأشياء أسهل من فعلها. فهو عمل معقد وصعب، ولكن تنفيذ اتفاق السلام يجب أن يتم، ويجب أن يحدث ذلك بشكل أسرع.

وإذ أنتقل إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أود أن أكرر إشادة الآخرين بالبعثة وقواتها والعمل الشاق والمضني الذي يقومون به. كما أود أن أقول إننا نشيد كثيرا بخطط البعثة وجهودها الرامية لاعتماد موقف أكثر خفة وحركة ومرونة، مع وجود قدرات رفيعة المستوى، لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها على نحو أكثر فعالية. ونتطلع إلى مناقشة تلك المسائل بمزيد من التفصيل.

كما أود أن أقول إن ما تعتزمه المملكة المتحدة من نشر ٢٥٠ جنديا في البعثة دليل على الدور الهام الذي نعتقد أن البعثة والمنطقة تضطلعان به. وفي ذلك السياق، أود أن أكرر الدعوة التي وجهها وكيل الأمين العام لاكروا من أجل التوصل إلى حل سريع للمسائل المتعلقة بالأراضي التي تعوق الانتشار.

وينبغي ألا نضطر إلى التأكيد مرة أخرى حول هذه الطاولة على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لدوافع النزاع في مالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا. والمملكة المتحدة على استعداد للاضطلاع بدورها إلى جانب الآخرين، من خلال الدبلوماسية والدعم الأمني والمعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. ومع ذلك، فإن هذه الجهود الدولية لا يمكن أن تحقق الاستقرار إلا من خلال توافر قيادة سياسية مالية شاملة وفعالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام جون - بيير لاكروا على إحاطته الثاقبة.

وأشاطر الأمين العام شواغله إزاء استمرار حالات التأخير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥ في مالي. كما يساورنا قلق خاص نظرا لاستمرار تدهور الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي بسبب العنف الطائفي والنزاعات المسلحة والعمليات التي تقوم بها الجماعات المسلحة الإرهابية. وندين الهجمات الإرهابية الأخيرة ضد قوات الأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونشيد بحفظة السلام وأفراد القوات المسلحة المالية الذين ضحوا بأرواحهم من أجل تحقيق السلام والأمن للشعب المالي.

وفي ضوء النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/983)، والرسالة المتعلقة بالحالة في مالي وعمل البعثة، يود وفد بلدي أن يقدم الملاحظات التالية.

أولا، نرى أن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥ ينبغي أن يظل هو الاستراتيجية الرئيسية للحفاظ على السلام والأمن في مالي. وفي هذا الصدد، نرحب باختتام جلسات الحوار الوطني الشامل التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وينبغي تشجيع الملكية الوطنية لزمام الأمور والمشاركة الكاملة للأطراف المعنية في الحوار الوطني الشامل في مالي حتى يمكن التقريب بين جميع الخلافات. كما

نلاحظ الجهود المبذولة للدفع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال مالي.

ثانيا، نحث الأطراف المعنية على تحمل مسؤولياتها عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال. ومن الضروري أيضا زيادة مشاركة النساء والشباب في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي في مالي.

ثالثا، نؤيد الأنشطة التي تقوم بها البعثة. ونرحب بالجهود الدولية المبذولة للحفاظ على السلام في مالي ونؤيد دور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الإسهام في حفظ السلام والأمن والتنمية المستدامة في مالي.

وأخيرا، ندعو جميع الشركاء الإقليميين والدوليين إلى التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم الخاصة بها. ونرحب بالتعاون بين فرنسا والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي تم تعزيزه في مؤتمر قمة باو في فرنسا في ١٣ كانون الثاني/يناير، بهدف حماية المدنيين ومنع انتشار التهديد الإرهابي إلى البلدان المجاورة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

السيد درامي (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود، بالنيابة عن رئيس جمهورية مالي، أن أهنئ فييت نام تهنئة حارة على توليها رئاسة مجلس الأمن.

وأود أن أهنئ بحرارة وفد الولايات المتحدة الأمريكية، برئاسة السفيرة كيلي كرافت، على العمل الرائع الذي تم إنجازه خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

وبالنيابة عن وفد مالي، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأعضاء الجدد في المجلس – إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر. وعلى نفس المنوال، أثني على المساهمة الهامة التي قدمها الأعضاء المنتهية فترة عضويتهم – بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت – في مجال السلم والأمن الدوليين.

كما أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجزائر بصفتها رئيس لجنة متابعة الاتفاق، على ما قدموه من دعم قيم لمالي في هذا الوقت الأكثر تعقيدا وصعوبة في تاريخها.

ولا يسعني أن أنتهي من الإعراب عن شكري دون أن أكرر الإعراب عن عميق الامتنان المستحق من رئيس جمهورية مالي وحكومة مالي وشعبها للأمين العام أنطونيو غوتيريش على ما أظهره من التزام ثابت بتحقيق السلام والأمن والتنمية في مالي ومنطقة الساحل بحضور مؤتمر القمة بين فرنسا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في باو، قبل أقل من ٤٨ ساعة.

أولا، تحيط حكومة مالي علما بتقرير الأمين العام (S/2019/983). وأشكر السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، على إحاطته.

ثانيا، نحيط علما أيضا بتعليقات أعضاء المجلس وتوقعاتهم الكبيرة.

وبالنيابة عن حكومة مالي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات وأن أبرز، على وجه الخصوص، آخر التطورات في مالي منذ نشر تقرير الأمين العام. وأود أن أبدأ بطمأنة المجلس بأن حكومة جمهورية مالي لا تزال اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ملتزمة التزاما كبيرا بالتنفيذ الجدي لاتفاق السلام والمصالحة. وصحيح أنه قد تم تعليق عمل لجنة متابعة الاتفاق لبعض الوقت، ولكن

يمكنني أن أبلغ المجلس بأن اللجنة ستجتمع في باماكو في ١٩ كانون الثاني/يناير.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الحركات التي وقعت اتفاق السلام والمصالحة في مالي وحكومة مالي، خلال تلك الفترة، التحدث في إطار حوار مثمر بين الأطراف المالية والتشاور فيما بينها. وليس من قبيل المبالغة القول إن الأطراف المالية توصّلت مرة أخرى، في نهاية تلك الفترة، إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق. وإن ذلك الحوار بين الأطراف المالية هو الذي أتاح تحقيق خطوات هامة ترد في جدول أعمال الاجتماع المقبل للجنة متابعة الاتفاق، المقرر عقده في نهاية هذا الأسبوع.

كما أتاح هذا الحوار المثمر بين الأطراف المالية مشاركة تنسيقيةِ الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة في الحوار الوطني الشامل. وكانت مشاركتهم مفتاح نجاح الحوار، الذي لقي ترحيبا في مالي، والبلدان المجاورة لنا مباشرة في أفريقيا وفي العالم. ومشاركة تنسيقية الحركات الأزوادية، التي كانت قد علّقت مساهمتها في الأعمال التحضيرية، هي نتيجة استمرار التواصل، رغم تعليق المساهمة، طوال الفترة التي تبدأ من شهر آب/أغسطس فصاعدا. ويمكنني أن أؤكد لكم اليوم أن جميع الأطراف المالية ملتزمة باتخاذ آخر الخطوات الهامة صوب تنفيذ الاتفاق.

واعتبارا من يوم الأحد، سنلج فترة تنفيذ معجّل للاتفاق، بفضل الحوار بين الأطراف المالية، الذي استفاد من إسهام المجتمع الدولي بأسره، وبفضل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأرحب بالمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، وفريقه، في المساعدة على الجمع بين الأطراف الماليّة خارج إطار لجنة متابعة الاتفاق.

وقد كُلّل الحوار الوطني بالنجاح الكامل، بمشاركة النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل والجمعيات الشبابية والنسائية، واعتُمدت نتائجه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ومن بين التوصيات والنتائج، تقرر التركيز بوجه خاص على أربعٍ منها، ينبغي التذكير بأنها تهدف إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق.

ويتعلق أول تلك القرارات بإجراء انتخابات برلمانية على أساس الدوائر الانتخابية الحالية. وغني عن القول إن هناك التزاما قويا من جانب الجهات المعنية في البلد بالشروع في عملية إعادة تنظيم إقليمي ورسم حدود إدارية وانتخابية جديدة بغية تعزيز تمثيل جميع مكونات البلاد في البرلمان.

ويتعلق القرار الثاني بإجراء استفتاء ومراجعة دستور ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ بمشاركة جميع الجهات المعنية. وسيُهيّئ تنظيم انتخابات تشريعية وإجراء استفتاء دستوري الظروف للتعجيل بالإصلاحات السياسية والمؤسسية اللازمة لإنشاء مجلس وطني يمثل التنوع الوطني في مالي.

ويتعلق القرار الثالث بنشر قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها في جميع أنحاء البلد نشرا فورياً واعتماد تشريع خلال عام ٢٠٢٠ بشأن دور القوى والزعماء التقليديين والسلطات الدينية في منع نشوب النزاعات وإدارتها.

أما القرار الرابع فيتعلق باستعراض بعض أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي التي انبثقت عن العملية، وفقا للآليات المنصوص عليها في المادة ٦٥ من الاتفاق.

ورغم الشواغل التي أثيرت بشأن الطريقة التي سيناقش بها الاتفاق، فإن إقدام الحوار الوطني الشامل على مناقشته لم يؤد إلى تقويض العملية. بل أكسب، على العكس، الاتفاقَ والتزام الأطراف المالية شرعيةً جديدة، ومن ثم التوصية باستعراض بعض الآليات لتيسير تنفيذه. وقد نوقشت جميع هذه المسائل بالفعل خلال الاجتماعات التي أجريت بين الأطراف المالية قُبيل الحوار الوطني.

وكما قلت، فقد كان الحوار الوطني لحظة هامة في حياة الأمة، حين تم التوصل إلى توافق وطني حقيقي في الآراء بفضل

التضامن النشط. وقد غيّر الحوار الوطني الاتفاق من كونه صكا ثنائيا بين الحركات والحكومة إلى قضية وطنية شعبية، من خلال تمكين جميع الجهات المعنية الوطنية، بما فيها تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الحركات المسلحة، من المشاركة بنشاط في مناقشات مفتوحة بشأن اتفاق السلام والمصالحة في مالي والوسائل اللازمة لإثراء ذلك الصك القيّم من أجل إعادة إحلال السلام في مالي.

وقد تعهد رئيس جمهورية مالي، من جانبه، ببذل كل ما في وسعه لضمان تنفيذ القرارات والتوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني بما يتمشى مع القوانين السارية. وستُنشأ قريبا آلية متابعة.

وفيما يتعلق بمسألة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن، يسرني إبلاغ المجلس بالتقدم الملموس المحرز. إذ اجتمعت لجنة تقنية معنية بالأمن في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ووضعت خطة لنشر عدة كتائب في المناطق الشمالية من البلد. وبعبارة أخرى، توصلت الأطراف الموقعة – الأطراف الحكومية والقادة العسكريون – بتشجيع من المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى اتفاق بشأن خطة نشر سيتم إقرارها يوم الأحد المقبل إبان اجتماع لجنة متابعة الاتفاق.

واعتباراً من تلك اللحظة، سيمهَّد الطريق لنشر ما لا يقل عن ١ ٣٣٠ مقاتلا سابقا من الجماعات المسلحة الموقعة، من خلال الآلية المعروفة باسم آلية تنسيق العمليات، في المناطق الشمالية الأربع. وتهدف الخطة إلى نشر سرية في ميناكا وكتيبة في كل من تمبكتو، وغاو وكيدال.

وبالمثل، وقع الرئيس مرسوما في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ يعيّن بموجبه نحو ١٠٠ مقاتل سابق من الجماعات المسلحة الموقعة، على أساس استثنائي، برتب مختلفة من فئة الضباط في الجيش المالي، مؤكداً بذلك تصميم الحكومة على الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاق. وليست هذه عودة فعلية لما يسمى بالقوات المسلحة المالية السابقة ضمن قواتنا، أو لأولئك الذين تركوا الجيش الوطني في مرحلة ما من تاريخ البلد، بل لمن عادوا ليناضلوا اليوم بزي رفاقهم في السلاح ذاته وتحت راية واحدة.

وأعتقد أن ثمة اليوم تقدما كبيرا على أرض الواقع في مالي، وأنه كان من واجبي استرعاء انتباه مجلسكم الموقر إلى ذلك. إذ يجري إصلاح قطاع الأمن وتعزيزه من خلال خطة عمل اعتمدها المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، الملحق برئيس الوزراء ورئيس الحكومة. فيما يتعلق بالتوترات بين الأطراف الموقعة على الاتفاق في المنطقة ومحيط مدينة ميناكا، يسرني أن أعلن أنه تم التوصل إلى نتيجة إيجابية فيما بينها.

وإذ أنتقل إلى مسائل التنمية في المناطق الشمالية من مالي، يسرني أيضاً أن أشير إلى التقدم الكبير الذي أُحرز في إصدار جميع النصوص التي تشكل الإطار القانوني والمؤسسي للمنطقة الإنمائية في شمال في مالي وإنشاء صندوق التنمية المستدامة الذي يشكل الأداة المالية المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية تنمية المناطق الشمالية وساهمت الحكومة فيه بمبلغ ٧٢ مليون دولار في عام ٢٠١٩. وخلال السنة المالية ٢٠٢٠، جرى تخصيص ٤٤ مليون دولار. وتوضح تلك الجهود في المجال المالي التي بذلتها الدولة استعداد الحكومة للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. وبمبادرة مشتركة من الحكومة والموقعين سيتم إطلاق مشروع تجريبي قريبًا في المناطق الشمالية من البلد.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن خطوة مهمة قد اتخذت أيضا. وقد سجلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة حتى الآن ١٦٠٠٠ شهادة للضحايا من خلال مكاتبها الإقليمية، وبدأت جلسات الاستماع العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وجرى تمديد ولاية اللجنة إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وهي تغطي الآن جميع الأحداث التي وقعت في مالي من ١٩٦٠ إلى ٢٠١٩.

إن قانون الوفاق الوطني، الصادر في شهر تموز/يوليه ٢٠١٩، يعفي من المحاسبة الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم أو كانوا شركاء فيها في سياق الأحداث المؤلمة التي وقعت في مالي ابتداء من شهر كانون الأول/يناير ٢٠١٢، وفقاً لتوصيات مؤتمر الوفاق الوطني. غير أن القانون لا يشكل ضمانة للإفلات من العقاب. بل على العكس من ذلك، فإن قانون الوفاق الوطني يستبعد من الإعفاء على وجه التحديد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والاغتصاب والجرائم التي لا تخضع لقانون التقادم. ورغم التقدم الحقيقي المحرز في تنفيذ الاتفاق، يجب على الأطراف في مالي مضاعفة التزاماتها وجهودها مرة أخرى لتمكين الشعب المالي من التمتع الكامل بمكاسب السلام.

لقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أدلى بها أعضاء المجلس اليوم. إن شواغلهم وملاحظاتهم ستقودنا إلى تعزيز تصميمنا على إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق. ولا تزال هناك تحديات هائلة لا تعد ولا تحصى، لا سيما تدهور البيئة الأمنية، خصوصا في وسط مالي، والتوترات بين القبائل ونقص الموارد المالية، أي تعهدات الشركاء.

وتظل الحالة في مناطق وسط مالي مصدر قلق كبير للحكومة. والأحداث المأساوية التي وقعت في ليلة ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في موندورو وبولكيسي، والهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في إنديليمان في منطقة ميناكا، تذكرنا بأن أعداءنا من الجماعات الإرهابية ومهربي المخدرات وغيرهم من المتجرين مصممون على زعزعة الاستقرار في مالي والبلدان المجاورة لها والمنطقة قاطبة. والأسوأ من ذلك، وبالإضافة إلى بث الرعب في منطقتنا المشتركة بشكل يومي، فإن قوى الشر هذه تستغل شعوبنا وتحرض مجموعة ضد الأخرى. إن الفصائل التي أنشأتها هذه الجماعات الإجرامية وتلاعبت بها أشعلت أعمال العنف بين القبائل مما أدى للأسف إلى إلحاق الأذى ببلدنا، وكذلك بجيراننا.

وتدرك الحكومة تمامًا تعقيد الحالة في وسط مالي وهذا هو سبب اختيارها اتباع نهج شامل من خلال اعتماد خطة أمنية متكاملة للمناطق الوسطى ووضع إطار للتشاور لإدارة المسائل السياسية للمركز سياسياً. وقد عين رئيس الدولة مؤخراً ممثلًا ساميا لهذا الغرض. وتبذل جهود متعددة الجوانب اليوم لتخفيف حدة التوترات بطريقة ملموسة في المنطقة. وينص هذا الترتيب على اتخاذ تدابير سياسية، بما في ذلك إجراء حوار بين المجتمعات المحلية، وتعزيز جهاز الأمن لحماية الناس وممتلكاتهم وتمكين الشعب من جني فوائد السلام.

وبالإضافة إلى وضع خطة أمنية متكاملة لمنطقة المركز، قام رئيس الوزراء بعدد من الزيارات إلى المركز، وكانت النتائج مشجعة للغاية. وينظم المجلس الإسلامي الأعلى لمالي هذا الأسبوع منتدى مهمًا حول المسائل المتعلقة بالدين في وسط البلد. وسوف تتاح لعلماء مالي الفرصة لمناقشة آرائهم حول ممارسات الإسلام والانتهاكات التي تسببت في هذا الألم في وسط بلدنا.

وفيما يخص حالة حقوق الإنسان، أود أن أؤكد عزم حكومة مالي على احترام وضمان احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. وسيتم التحقيق في الحالات الأربع لانتهاكات حقوق الإنسان المذكورة في تقرير الأمين العام والمنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن في مالي، وسيتم اتخاذ تدابير إدارية وتأديبية في حق المسؤولين عنها. وبالمثل، تدرك الحكومة مسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين، ولهذا السبب ستواصل بذل الجهود اللازمة لضمان أمن الناس وممتلكاتهم في جميع أنحاء الإقليم. ولهذا السبب أيضًا، في أعقاب العنف الذي تعرض له المركز خلال النصف الأول من العام الماضي، تم إلقاء القبض على العديد من مرتكبي أعمال العنف، وهم الآن يحاكمون

على أفعالهم أمام المحاكم. لكن صحيح أن الحالة الأمنية وغياب الخدمات العامة المختصة في بعض المدن ونقص الخبرة في بعض المجالات أمور لا تساعد على الانتهاء السريع من أي إجراءات قانونية جارية.

إن حكومة مالي التي تتحمل مسؤوليتها الكاملة عن إدارة الأزمة الإنسانية تعمل بلا كلل وبحسن نية لضمان التنفيذ الجاد والشامل للأحكام ذات الصلة من الاتفاق التي تنص، في جملة أمور، على إطار لعودة اللاجئين والمشردين إلى مناطقهم الأصلية. وتواصل الحكومة أيضًا إجراءاتها وبرامجها الرامية إلى تزويد المتضررين بجودة حياة أفضل، لا سيما من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفقًا لسياسة العمل الإنساني الوطنية وخطة العمل الخاصة بنا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

للأسف، فإن الصعوبات التي يواجهها السكان يستخدمها الذين يتصرفون بسوء نية، مما أشعل الاحتجاجات التي أدت إلى نهب معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في سفاري. وبالمثل، قبل أيام قليلة في باندياغارا، خرجت مظاهرات معارضة لوجود قوات الأمم المتحدة. وفي كل مرة تحدث فيها هذه الحوادث، تحملت الحكومة بكل وضوح كل مسؤولياتها، ليس فقط من خلال إدانتها ولكن أيضًا من خلال دعوة الرأي العام المالي إلى عدم الخلط بين أصدقائنا وأعدائنا، أو إرباك القوات الدولية الموجودة في بلدنا بناءً على طلبنا وبموافقتنا، وبإصرار من جانبنا، مع أولئك الذين يدعون لرحيلها من أجل تدمير بلدنا ومؤسساتنا.

ولا يوجد أي غموض في موقف حكومة مالي في هذا الصدد في كل مرة يحدث فيها حادث. وسوف نستمر في زيادة نشر الوعي بين أفراد شعبنا في الميدان حتى تظل الانتهاكات التي تحدث من وقت لآخر استثناءات تشذ عن القاعدة. علاوة على ذلك، عند النظر إلى الطريقة التي يتصرف بها الناس في باماكو وفي أماكن أخرى تجاه الذين يدعون للاحتجاج ضد القوات الدولية، فإننا ندرك أن غالبية الشعب المالي ممتنون لجهود المجتمع الدولي والقوات الدولية التي جاءت لمساعدتنا بناء على طلبنا.

إن هذا الاعتراف أمر تود حكومة مالي أن تكرره أمام أعضاء المجلس اليوم. ونعرب عن امتناننا العميق للجهود التي بذلها المجتمع الدولي منذ اندلاع الأزمة في مالي وحتى اليوم. ولهذا السبب، عززنا اتصالاتنا مع المسؤولين في البعثة المتكاملة على جميع المستويات من أجل طمأنة قوات البعثة وأفرادها وقيادتها إلى تضامننا معهم في جميع الأوقات وللإعراب عن امتناننا وامتنان شعب مالي لهم.

إن ما يسميه البعض بالمشاعر المعادية للقوة الدولية ليس واسع الانتشار في مالي. وهي مشاعر لا تصدر إلا عن قلة. ولا يزال شعب مالي، بصفة عامة، يعترف بالدعم الذي تقدمه القوات الدولية وبما تقوم به بالتعاون مع رفقاء السلاح الماليين، ويقدر ذلك. ونحن نقول ذلك لشعب مالي كل يوم. وقد أتيحت لي الفرصة لأقول ذلك قبل بضعة أيام فقط لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عندما ذهبت، عقب مظاهرات شهدتها هضبة دوغون في بندياغارا، إلى مباني البعثة لأقول إن البعثة هي نحن. فالبعثة تتألف من أفراد من توغو وبوركينا فاسو والسنغال والنيجر ومن أصدقاء لنا من خارج أفريقيا، قرروا إرسال أبنائهم إلينا لأننا نمر بمصاعب. وأطلب إلى المجلس أن يصدق أن هذه الرسالة التي تنم عن التصميم والبصيرة الصادرة عن حكومة جمهورية مالي يفهمها شعب مالي والرأي العام في مالي جيدا، الأمر الذي يمكن رئيس الجمهورية من أن يقول ويكرر لأعضاء السلك الدبلوماسي، ولا سيما عندما يقدمون وثائق تفويضهم، وللسلطات التقليدية والمجتمع المدني أن مالي ستظل ممتنة إلى الأبد للمجتمع الدولي.

ويمثل البعد الإقليمي للأزمة المالية تحديا آخر ليس بالضئيل أمام تنفيذ الاتفاق. وذلك هو جوهر التزام الدول الأعضاء في

المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتحقيق الاستقرار في المنطقة. وكما قلت في وقت سابق، فإن الزيادة في الهجمات الإرهابية في الأسابيع الأخيرة في منطقة الساحل، ولا سيما في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تسلط الضوء على الحاجة الملحة لأن يكثف المجتمع الدولي جهوده إلى جانبنا لضمان حصول القوة المشتركة للمجموعة الخماسية على الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لتنفيذ ولايتها.

وكما يمكن لأعضاء المجلس أن يتصوروا، فقد رحبت مالي باستنتاجات مؤتمر قمة باو الذي عُقد بين رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ورئيس الجمهورية الفرنسية، ولا سيما الالتزام المشترك بمكافحة الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة من خلال تركيز الجهود العسكرية على الفور في منطقة الحدود الثلاثية تحت القيادة المشتركة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية وعملية بارخان لاستهداف تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى – وهو أحد فروع داعش أو تنظيم الدولة الإسلامية – على سبيل الأولوية؛ وتدريب الجيوش الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على تبادل المعلومات الاستخبارية مع القوات الأجنبية؛ واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء بلدان الساحل، ولا سيما في منطقة كيدال؛ والعمل في شراكة من أجل تنمية منطقة الساحل.

وأرحب بقرار رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، منظمتنا دون الإقليمية، بتعزيز الدعم لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

في الختام، أثني على العمل الرائع الذي يقوم به، في الميدان نساء ورجال بعثة الأمم المتحدة تحت القيادة القديرة للسيد محمد صالح النظيف، الذي مكنت مساعيه الحميدة التي يقدمها لنا باستمرار مالي من إحراز تقدم نحو تحقيق توافق وطني في الآراء. وقد مكنتنا المساعي الحميدة التي يبذلها السفير النظيف من الدخول في حوار سياسي أدى إلى ما يُعرف بالاتفاق السياسي بشأن الحكم، الموقع في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، والذي أدى إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع، ما سمح بتخفيف التوترات السياسية والاجتماعية في البلد تخفيفا كبيرا بصورة واضحة ويمكن التحقق منها. ونأمل أن يواصل رئيس بعثة الأمم المتحدة، السيد النظيف، الاضطلاع بمساعيه الحميدة حتى تتمكن مالي وشعبها من استعادة توافق الآراء الذي لن يتسنى من دونه تحقيق الوحدة الوطنية لتمكين بلدنا من التغلب على التحديات ودرء التهديدات.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع ضحايا الأزمة المالية من المدنيين والعسكريين ومن الأجانب والماليين على حد سواء، الذين سقطوا جميعا من أجل حرية مالي. وأكرر الإعراب عن امتنان رئيس الجمهورية والحكومة والشعب بأسره لقوة بارخان الفرنسية وللبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد ولجميع الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين على دعمهم الثابت من أجل التوصل إلى تسوية نهائية وطويلة الأجل للأزمة في مالي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.